مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة..باسندوة

الموافقة على اتفاقيتي قرض من صندوق النقد العربي بمبلغ 205 ملايين دولار

التشديد على وزارتي الدفاع والداخلية الاستمرار في تعقب العناصر التخريبية لخطوط النقل

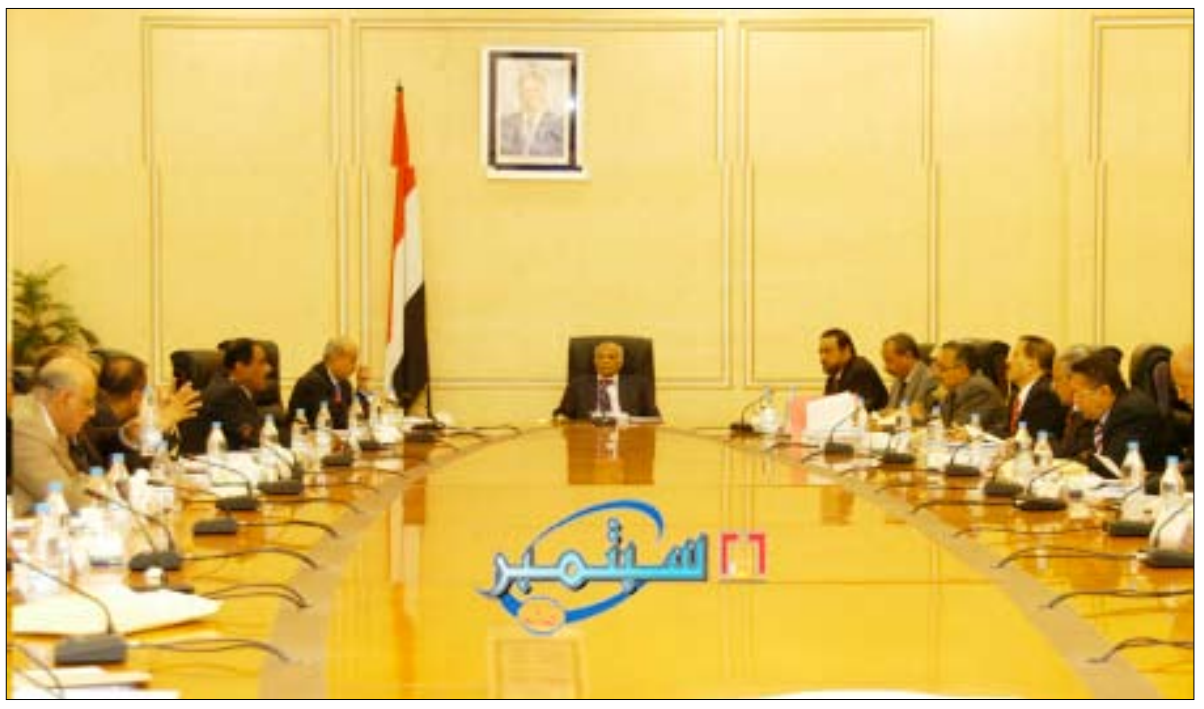

صنعاء / سبأ :

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة على اتفاقيتي القرض العادي والقرض التعويضي الموقعتين بين الحكومة اليمنية وصندوق النقد العربي بمبلغ اجمالي 45 مليون دينار عربي، ما يعادل 205 مليون دولار..واحال المجلس الاتفاقيتين الى مجلس النواب لاستكمال الاجراءات الدستورية بشانهما، وكلف بهذا الخصوص وزيري الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والشئون القانونية بالتنسيق مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي متابعة ذلك.

حيث وافق المجلس على اتفاقية القرض العادي بمبلغ 21 مليون دينار عربي ما يعادل 95 مليون و500 الف دولار، واتفاقية القرض التعويضي بمبلغ 24 مليون دينار عربي ما يعادل 109 مليون و500 الف دولار، والموقعتين بين الحكومة وصندوق النقد العربي بتاريخ 19 يونيو 2012م.

إقرار مشاريع اللوائح التنظيمية لإنشاء هيئات عامة للمصائد السمكية

وتاتي هاتين الاتفاقيتين في اطار تواصل الحكومة مع المؤسسات الاقليمية والدولية وشركاء التنمية بهدف الحصول على دعم تلك المؤسسات للمساعدة في معالجة الاختلالات في الموازين المالية والخارجية ، نظرا للتحديات الكبيرة التي تواجهها المالية العامة نتيجة الاحداث التي شهدتها اليمن العام الماضي والتي اسفرت عن صعوبات اقتصادية ومالية وادت الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

واستمع مجلس الوزراء الى تقرير اللجنة الوزارية للتواصل مع الشباب حول الخطوات التي انجزتها ضمن المهام المسندة اليها، والنتائج الايجابية والمثمرة لتواصلها ولقاءاتها مع شباب الساحات، لادماجهم في الحياة السياسية وتاكيد مشاركتهم الايجابية في المساهمة في صياغة حاضر ومستقبل الوطن، وفقا لما نصت عليه المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة بهذا الخصوص، وفي اطار الاعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل وضمان المشاركة الفاعلة للشباب في هذا المؤتمر لطرح افكارهم ورؤاهم حول مستقبل الوطن وبناء الدولة المنشودة.

وتطرقت اللجنة في تقريرها الى الفعاليات التي تم تنفيذها وخططها للنزول الميداني الى امانة العاصمة وعموم المحافظات للتواصل مع المكونات الشبابية وعقد ورش عمل، بما يؤدي الى تعزيز اهمية الحوار الوطني الشامل، واطلاق نقاش حول رؤى الشباب وتصوراتهم لبناء الدولة المدنية الحديثة..

ولفت الى التنسيق القائم مع لجنة الاتصال الرئاسية في هذا الجانب بما من شانه تكامل المهام انطلاقا من ان انجاح الحوار الوطني الشامل مسئولية وطنية امام الجميع، وباعتباره الطريقة السلمية والحضارية لبناء الدولة المدنية ووضع اللبنات الاساسية لها وتعزيز قيم الشراكة والتوافق في بناء الوطن.

وأكد مجلس الوزراء دعمه لكل الاجراءات التي اتخذتها اللجنة الوزارية للتواصل مع الشباب، وتقديره لكل ما بذلته من جهود، ودعمه الكامل لخطواتها القادمة في اطار التهيئة والاعداد لمؤتمر الحوار الوطني الشامل بمشاركة كافة الاطياف السياسية في اليمن دون اقصاء او تهميش لاي طرف.

واستنكر المجلس كافة المحاولات التي تسعى الى تعكير او عرقلة الخطوات العملية للحوار مع الشباب ومن يقفون وراء ذلك.. معتبرا ان البديل للحوار هو الصراع وجر الوطن الى مربع العنف والفوضى والاقتتال.. مؤكدا ضرورة استشعار الجميع لمسئولياتهم الوطنية والتاريخية في هذه المرحلة الحرجة، وتجسيد روح التوافق الوطني، وتغليب مصلحة الوطن على كل ما عداها من المصالح، بما يساعد على تجاوز الاوضاع الراهنة والانطلاق صوب بناء المستقبل واليمن الجديد.

وعبر مجلس الوزراء عن تقديره العالي للاخ رئيس الجمهورية ولكافة منتسبي القوات المسلحة والامن وقيادتي وزارتي الدفاع والداخلية وابطال اللجان الشعبية لدورهم الكبير في صنع النصر المؤزر على عناصر الارهاب والتطرف ودحرهم من مناطق محافظة ابين وعزان بمحافظة شبوة.. مكررا التهاني لكافة ابناء شعبنا اليمني العظيم بهذا الانتصار ، وتقديره لدورهم المساند للجهود الرامية لاستئصال شأفة الإرهاب، والوقوف صفا واحدا ضد كل من تسول له نفسه المساس بامن واستقرار ووحدة الوطن.

وترحم المجلس على أرواح كافة شهداء الوطن وتمنياته ان يمن الله بالشفاء العاجل للمصابين والجرحى.

وأكد المجلس دعمه لكل الاجراءات المتخذة لتعقب العناصر التخريبية التي تعتدي على ممتلكات الشعب من كهرباء وخطوط نقل النفط والغاز، بما في ذلك الحملة العسكرية التي توجهت امس إلى منطقة الجدعان بمديرية مدغل محافظة مأرب لتعقب العناصر التخريبية التي تقف وراء الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل التيار الكهربائي مأرب – صنعاء 400 كيلو فولت، والتي قوبلت بارتياح شعبي كبير.

وشدد على وزارتي الدفاع والداخلية الاستمرار في تعقب العناصر التخريبية, والعمل على تأمين خطوط النقل الكهربائي وانابيب نقل النفط والغاز وعدم السماح بتكرار تلك الاعتداءات التخريبية التي تضر بالمواطنين ومصالحهم..منوها بتعاون أبناء ومشائخ محافظة مأرب في تعقب هذه العناصر التخريبية التي تسيء للمكانة الوطنية والتاريخية لابناء المحافظة.

وثمن مجلس الوزراء عاليا النجاحات المتتالية التي تحققها لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار في نزع بؤر التوتر وفتح الخطوط وتامين الطرقات وإزالة المظاهر المسلحة، بما في ذلك نجاحها في فتح طريق صنعاء – مارب امس، وجهودها المتواصلة لاستكمال ما تبقى من الاعمال والمهام الماثلة امامها.. مؤكدا دعمه الكامل لكل الاجراءات التي اتخذتها وتتخذها لجنة الشؤون العسكرية، بما يمكنها من المضي قدماً في إنهاء كافة عوامل و أسباب التوتر ومعالجات التداعيات والتأثيرات السلبية التي خلفتها الاحداث التي شهدتها البلاد العام الماضي، وإعادة الأمور إلى طبيعتها.

وأقر مجلس الوزراء مشاريع اللوائح التنظيمية لانشاء هيئات عامة للمصائد السمكية، في خليج عدن والبحر الاحمر والبحر العربي ومحافظة المهرة، في اطار مشروع اعادة هيكلة القطاع السمكي.

وتضمنت المذكرة المقدمة من وزير الثروة السمكية مشاريع اللوائح التنظيمية الخاصة بالهيئات العامة للمصائد السمكية، والتي صدرت قرارات جمهورية بانشائها عام 2010م، وهي الهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن (محافظات عدن،ابين،لحج)، والهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الاحمر (محافظات الحديدة،تعز،حجة)، والهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر العربي (محافظتي حضرموت وشبوة)، والهيئة العامة للمصائد السمكية في محافظة المهرة.

وستعمل هذه الهيئات على تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المقرة للقطاع السمكي في مجالات ادارة وتشغيل ومراقبة وتنمية المصائد السمكية وتنظيم استغلال الاحياء المائية وحمايتها في نطاق الاختصاص الجغرافي المحدد لها.

وتهدف وزارة الثروة السمكية من انشاء هذه الهيئات الى تعزيز وتحسين الكفاءة التنظيمية للقطاع السمكي ومعالجة الاختلالات التي تواجه والتي حدت من قدرته على تحقيق الاستغلال الامثل للموارد السمكية ورفع مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر.

كما ان عملية استكمال انشاء هيئات المصائد السمكية تعد الخطوة الاولى نحو ادارة فاعلة ومستدامة للموارد السمكية كونها ثروة متجددة ومصدرا هاما للدخل والتخفيف من الفقر.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التربية والتعليم حول سير عملية الامتحانات العامة للشهادتين الاساسية والثانوية للعام الدراسي 2011-2012م، وجوانب الاعداد والتحضير الجيد الذي حرصت الوزارة على تنفيذه لامتحانات هذا العام، وتوفير الظروف الملائمة لها.

وأكد التقرير المقدم من وزير التربية والتعليم ان عملية الامتحانات في مجملها تسير بصورة جيدة، وفقا للخطط المعدة، وانه يتم التعامل ومعالجة اية اشكالات او صعوبات اولا باول.

ونوه المجلس بالجهود التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم في تنفيذ الامتحانات العامة.. وحث كافة الوزارات والسلطات المحلية واولياء الامور على تضافر وتكامل الجهود لانجاح العملية الامتحانية باعتبارها استحقاق تربوي وطني تقع مسئولية انجازها وتنفيذها على جميع افراد المجتمع ومؤسساته.

نظمها مركز الشفافية للدراسات والبحوث

دورة تدريبية حول آليات رصد توثيق حالات التعذيب وإساءة المعاملة

عدن/ ميادة عبدالرقيب سلام

نظم مركز الشفافية للدراسات والبحوث بصنعاء دورة تدريبية حول آليات رصد وتوثيق حالات التعذيب وإساءة المعاملة تحت شعار معاً لمناهضة العنف والتعذيب في السجون بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث.

وسيتلقى 24 مشاركاً ومشاركة من منظمات المجتمع المدني والصحفيين وعدد من المحامين تحت التدريب والمجالس المحلية بالمحافظة على مدى ثلاثة أيام عدداً من المواضيع حول الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهنية.. بالإضافة إلى مفهوم التعذيب وموقف التشريعات منه وكذا موقف المواثيق والاتفاقيات والتشريعات الدولية والإقليمية من التعذيب.

وفي تصريح للصحيفة ذكرت الأخت الهام عبد الوهاب رئيسة مركز الشفافية للدراسات والبحوث أن الدورة تأتي في إطار تنفيذ مشروع سيادة القانون وتعزيز ثقافة مناهضة التعذيب وأضافت إلى أن الهدف من الدورة تعريف المشاركين بالاتفاقيات الدولية لمناهضة التعذيب.. مشيرة إلى انه سيقوم المشاركون بزيارة إلى السجون لتوعية السجناء والسجينات بحقوقهم الإنسانية في منظومة القوانين الدولية وكيفية حماية أنفسهم داخل السجون والمطالبة بحقوقهم وإيجاد جسور تواصل بين السجناء والمجموعة المستهدفة من هذه الدورة.. وأضافت الأخت الهام عبد الوهاب أنه سيتم تدريب المشاركين على كيفية رصد وتوثيق حالات التعذيب والاستفادة منها لحماية السجناء على أمل عمل تشبيك خاصة أن المشروع يستهدف خمس محافظات وهي عدن وإب الحديدة والأمانة ومحافظة أبين في إطار المشروع ككل.

حضر الدورة الأخت/ إحسان عبيد رئيسة المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث